

سلبه وهو ان ليس غيره اجيب بان سلب الغير لا يحصل الا بعد حصول الغير
ويكون الدارج من حيث هو بعد حصول الغير فيكون ممكنا وقال قدما
المستكلمين ذاته مع سائر الذات فيكون ذاتا اذا التعق بالذات ما يبرهن
يعلم ويخبر عنه وهذا التعق مشترك بينه وبين سائر الذات فيكون ذاته مع سائر
سائر الذات وايضا العود والدلالة على اشتراك الوجود في التعق مشترك في الذات
بان يقول انما يخبر بذات الشيء ويشترط في كونها واجبا وجودها او عوارضها في الذات
الواجب والوجود والوجود في ذاتها والغير في كونها ذاتا والواجب
يوجب الوجود والقدرة التامة والعلم التام وبالجملة الخامة عندنا في كل شيء
وهي الالهية التي توجب احوالها اربعة وهي الخيرية والعالية والناورية والوجودية
قال المعنى لو لم تكن الذات امر عارض لما صدق عليه واشتركان العوارض لا يوجب
اشتركان الموصفات فلما ثبتها في الحقيقة وقال الحكماء ان ذاته مع نفسه وجوده الاشتراك
لوجود الممكنات وبتميز ذاته التي هو الوجود بتميزه عن الالهية وعدم عروضة
غيره وقد سبق القول في فلا حاجة الى اعادة **قال النظار اه اقول** الميزان الثاني
في نفي الجسمية والجمانية عنه انتهى ليس جسم خلا من الجسمية ولا من جهة خلقا كالكلامين
والمشبهة واعلم ان جميع الجسدية تنفرد على ان نفي جهة في جهة واكثر من ان الجاهل الجسدي
الكلام اختلفوا فقال بعضهم من الالهية في نفي جهة في جهة فوفق الوجود بالهاية لها
والبعيد بينه وبين العرش ايضا للهاية له وقال بعض اصحابه البعد منها وكلام

نفي الجسمية والجمانية
عنه

نفي عنه جسم من الجهات واشتراكها في الذات الذي هو ممكن غيره من الممكنات
وبان في اصحاب سجد بن الربيع في قوله ان يكون له العرش كما قال سائر الجسدية بعضهم
قالوا يكون له مع صورة وقالوا الجسمية وذلك بان في واجبه المعنى على الجسمية والجمانية
على نفي الجسمية لان نفي الجسمية يستلزم الجسمية ولان الجسمية على نفي الجسمية مستلزمة
على نفي الجسمية واذا عرفت هذا فنقول لو كان الوجود في جهة في جهة في جهة فاما ان
ينقسم فيكون جسما وكلاهما مركب ومحدثا لا سابق فيكون الواجب مركبا ومحدثا
هنا او لا ينقسم فيكون جزءا لا يتجزأ وهو مع بالاتفاق وايضا لو كان الوجود
في جهة في جهة لكان متشابه القدر واللائم بطا لمزوم مثله اما اللازمة فيكون سبق
في تشابه الابعاد واما بطلان اللازم فلان تنذره بذلك القدر ممكن في جميع اقسامه
ومرجح وهو مع العلم ان يقولوا المخصص في المخرج ذاته مع وهو سلب في الوجود والاعتقال
لو كان الوجود في جهة في جهة لكان قابلا للتقسيم والاشكال واللاكون ان لا يكون الا كونه
والاضاع والافتراق وكل ذلك مع نفي الواجب مع الوجود والوجود في جهة في جهة
الامر الثاني اجتمعا بالاعتقاد **اهول** المشفقون ان الوجود في جهة في جهة واجتمعا
بالاعتقاد والاعتقاد على ان نفي جهة في جهة وحيزا اما العتق فمن وجهين الاول ان بديهة
العتق شاهدة بان كل موجودين لا بد وان يكون احدهما ساريا في الوجود بحيث
يكون الاشارة الى احدهما بعينه بالاشارة الى الاشارة كما يجوز عروضة فان الوجود
الحاق في الجاهل ساريا بحيث يكون الاشارة الى الجاهل بعينه بالاشارة الى الوجود

Copyright © King Fahd University